

المرأة الليبية ونسج الهوية

دراسة في أثر التحولات التاريخية علي تكوين الهوية



إعداد/ د.أم العز علي الفارسي
أستاذة العلوم السياسية في كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي

تمهيد :

مازلت أعتقد أن واقع المرأة لآلاف السنوات قد ترك ندوباً عميقة في تكوينها النفسي، ومن المؤكد أن اشتراكها في حركة التحرر الوطني سوف يساعدها على التخلص من بعض هذه الآثار، ولكن يظل أن المرأة بحاجة لمعرفة ذاتها ومواجهة هذه الذات، خاصة فيما يتعلق بإحساسها بالدونية، إن المرأة لا تشعر فقط أنها أقل من الرجل، بل إنها تتبنى صورة المجتمع الذكوري لها، إنها كالمستعمر الذي يتبنى صورة سيده له، فمن الشائع جداً أن تقول امرأة معبرة عن إعجابها بامرأة أخرى:

فلانة (راجل) أو أن تبدي احتقارها لرجل بنعته بأنه (امرأة) وهذا دال فعلاً .(1).

كثيراً ما استرشد بالراحلة رضوى عاشور، حين تكون النساء محوراً للبحث والتحليل، خاصة في الدراسات الاستكشافية التي تبحث في تأصيل الدلالات والمفاهيم المرتبطة

1 رضوى عاشور، « هموم المرأة العربية » المستقبل العربي : العدد 1، مايو 1978 ، ص155.

بعالم النساء.

وأستعيد لحظة تاريخية فارقة في حياتي حين أخذ والدي بيدي بعد ست سنوات من عمري وذهب بي إلى المدرسة تنفيذًا لحق دستوري وعقد اجتماعي خضع له الليبيون، يلزم الآباء والدولة بتعليم الأولاد البنات إلزامياً، وفي المدرسة عرفنا معاني جديدة للهوية، من التنشئة السياسية والاجتماعية التي تلقنها المدرسة ضمن المناهج، بدأت تنمط تفكيري ومظهري وسلوكي، وبدأ التأثير المباشر بين البيت وبين المدرسة؛ بدأت ألقن كيف أكون ليبيّة بالنشيد الوطني، وبدأت ألقن كيف أكون عربية في مادة التربية الوطنية، وبدأت ألقن معنى الهوية، التي بموجبها التقيت أساتذتي، ومن ثم من طلابي وأصدقائي وتبحرت في كتبي، واستمتعت بموسيقاي، واخترت ما يروق لي ليبيتي وعروبيتي وعالميّتي وحياتي. لقد شكل الدستور هويتي ضمن إرادة جماعية تؤسس لمفاهيم الهوية، بدأنا نشترك في أن لنا هوية مشتركة كليبيين، كبشر وعرفنا أن لنا خارطة محددة نعيش عليها، مدرسة مستشفى طريق نظافة أشجار مياه كهرباء، كيان جماعي تنتظم فيه العلاقات وتحدد فيه الأدوار وتحرر الإرادات، في اختيار هوياتها وفقاً لأبعاد مؤثرة وحاكمة، هذا المشهد يرسم لوحة الهوية للمواطن الليبي بداية من الاستقلال 1951، وحتى التغيير الدراماتيكي الذي حدث بعد 1969 سبتمبر، إذ سيطر النظام القذافي، ليوقف العمل بإرث دولة الاستقلال وتبدأ ليبيا بعده بلا ملامح اللانظام وبلا دستور، وأثر ذلك كثيراً على الثقافة السياسية ومعالم الهوية الليبية.

معنى الهوية

موضوع الهوية مرتبط (في اللغة) بأنها مصطلح مشتق من الضمير هو؛ ومعناها صفات الإنسان وحيقيقته، وأيضاً تُستخدم للإشارة إلى المعالم والخصائص التي تميز بها الشخصية الفردية، أمّا اصطلاحاً فتُعرف الهوية بأنها مجموعة من المميزات التي يمتلكها الأفراد، وتساهم في جعلهم يُحقّقون صفة التفرّد عن غيرهم، وقد تكون هذه المميزات مشتركة بين جماعة من الناس سواء ضمن المجتمع، أو الدولة. كما أن الهوية مشتركة بين أفراد مجموعة محدّدة، أو شريحة اجتماعية تساهم في بناء محيط عام لدولة ما، ويتمّ التعامل مع أولئك الأفراد وفقاً للهوية الخاصة بهم). (2) فهل (هيّ) ذات هوية؟ حين نطرح السؤال مجرداً فعادة ما يتبادر للمرء أننا نعني الهوية الثقافية التي تُعبر عن الخصوصية التاريخية لمجموعة ما أو أمة ما، إضافة إلى نظرة هذه المجموعة أو الأمة إلى الكون والموت والحياة، والثقافة والفلسفة زد عليها

انظر: <http://mawdoo3.com> 2

الأيدولوجية والمستوى الاقتصادي والاجتماعي، وترتبط هذه التشكيلة بمحيط الفرد داخل الجماعة، وكيف يعيش وكيف يتفاعل، وما مدى جدواه. وهي في عالمنا اليوم تشهد قوالب جديدة وعابرة للحدود تصنعها وتشارك في تشكيلها وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي والاتصالات وتطور سبل الحياة وتقريب كل بعيد، فالثقافة والمعرفة لم تعد بيد عليا تحجبها أو تسمح بها، غير أنها في مجتمعات منغلقة - كحالنا - لها حدود وتنطلق من تقاليد وعادات في العائلة والمجتمع المحيط بنا مازالت ذات سطوة على هذه القوالب الجاهزة، التي شكلت كيان الفرد منذ لحظة ميلاده وحتى وفاته، وعادة تشكل هويات الجماعة عائلة، قبيلة، حزب، ناد، ومن ثم الدولة. وتتميز الهويات الجامعة بأنها نتاج لتجارب إنسانية ومحطات تاريخية لأصحابها وكمّ المعاناة التي مروا بها ونجاحاتهم وانتصاراتهم وتطلعاتهم، والقوانين التي تنظم الحياة فيما بينهم، وتحدد واجباتهم وحقوقهم والتزامات بعضهم، إضافةً إلى احتكاكها الإيجابي أو السلبي بالهويات الثقافية الأخرى التي تتداخل معها بشكلٍ أو آخر.⁽³⁾

وكيفما كانت الهوية فهي تعبير عن الذات الواعية، وينشط الناس نتيجة مدخلات كثيرة في عالمنا اليوم، ويجتهدون في خلق هوياتهم نساء كانوا أو رجالاً، وفي نظريات ما بعد الحداثة؛ مظاهر مختلفة لهويات تتغير باستمرار، وقد تحوى تباينات كبيرة، فقد يتصرف الرجال بطريقة أنثوية وقد تتصرف النساء بطريقة ذكورية، فلم يعد هناك عند البعض اختلافات تذكر، غير أننا نفصل في هذا حين يكون رأي مجتمع برمته، أن فعل الأول مذموماً وفعل الثانية مرحباً به، كما قالت رضوى عاشور.

فالهوية محكومة بالمقارنة دوماً، فمن نحن عند الآخر، ومن الآخر عندنا، وكيف نراه قريباً لنا أو بعيداً عنا، والأحكام هنا قد تكون انطباعية ووقتيّة، فمن مظهره نقدر ثقافته وحالته الاجتماعية والاقتصادية، وننسبه إلى هوية جمعية بعينها وقد نكتشف العكس بقليل من التمعن.

ويرى بعض مناصري قضايا المرأة (feminists) أن الجنس، أو النوع (gender) هو مصدر أساسي للهوية، وهو الأصل في حالة الاستغلال التي تعرضت لها المرأة، مما يعني أن الهوية ليست فعلاً اختيارياً في جوهره، ولكنه جملة من الأفعال والسلوكيات والخيارات مرتبطة بالخبرة الاجتماعية ووضعية الفرد داخل المجتمعات الإنسانية وتأثير البيئة المحيطة علي تكوينه.⁽⁴⁾ وهذا ينقلنا إلى عالم المرأة الليبية المضطرب الذي عانت فيه كثيراً من التناقضات التي شكلت ملاح لهويتها وأثرت بالتالي علي كينونتها.

3 أقرأ المزيد على موضوع كوم <http://mawdoo3.com>

4 هارلميس وهولبورن، ترجمة/ حاتم حميد محسن، سوشيولوجيا الثقافة والهوية، (دمشق: دار كيوان) ط 1، 2010، من ص 93 الي 105.

المرأة الليبية وهوم الهوية

المرأة الليبية التي تشغل بال الدارسين وخاصة في حقل علم الاجتماع، هي امرأة نتاج لمجتمع تقليدي، محكوم بنسق من القيم الجامدة المستندة على مرجعيات مجملها من الدين والمعتقدات الموروثة، والتي تتحكم بعلاقاتها روابط عائلية وقبلية، كادت أن تندثر فيما بعد الاستقلال نتيجة العمل بدستور مواطنة جامع، ثم أعاد إحياءها تأثير التغيرات السياسية التي أعقبت أحداث 2011 في ليبيا وتحكم النظام السائد بمؤشرات الولاء، وتأرجحت بين مد وجزر ناتج عن عدم الاستقرار للنسق السياسي لفترة زمنية زادت على الخمسين عامًا (1969 - 2017). وهذا التخبط لم تفلح معه المرأة في صوغ تصورات كلية عن حاضرها، بعد التغيرات التي حدثت في ليبيا بداية السبعينيات، فكان الماضي ملجأ لها، مظهرًا وسلوكًا، وعادت جل صديقاتنا وجيلنا إلى تفسير كل تحديث باعتباره إثم يضاعفها تحت طائلة تهديد الشرف المعصوم بسلوكها، الذي يجب أن يتطابق ظاهره مع التقاليد، وعليها أن تعيش باستمرار تحت طائلة النظرة الضيقة لكيانها، فكل مخالفة قد تكون عارًا يلحق بجماعتها من الذكور وهذا يكلس الوعي فتكتفي المرأة بالدعاء والشكوى، وتناست ما حققته لهن جيل الرائدات اللائي ناضلن ليحققن مكاسب مازلنا نسترشد بها ونأبى التنازل عنها، فماذا حدث؟ ومن غيَّب وعي أجيال كاملة ودفع بها إلى الهاوية منساقا إلى عالم الغيبيات وشيوخ الفضائيات، أين ضاعت هوية النساء القدوة، أم أن تغير الظروف أوقع المرأة في شركه؟

ولهذا فهي تحسب طيلة وقتها وتأخذ منها هذه الحسابات مهارات التفكير والإبداع، فبين التردد والحيرة والثبات التي تتحول فيها المرأة إلى مجرد جسد تنهار كثير من الأحاسيس بالذات وبالهوية فيه، بالرغم من أنها تعيش هموم أسرتها أحيانًا بمعزل عن الرجل فالحاجات المتزايدة والرغبة في توفير حياة أفضل للأبناء، إلى جانب هموم المواطن الملتزم بالشأن العام والضغوطات الناتجة عن التغيرات السياسية والاقتصادية والأمنية تجعل النساء الأكثر وعيًا تحت ضغوطات جديدة ومتباينة، فغياب الحرية، وانهايار العدالة والمساواة، إلى جانب التحديات المعيشية، غيرت الكثير من توجهات النساء ليساهمن في الإعلان عن مواقفهن وأدوارهن وإن على استحياء، إلا أننا نلمسه من خلال تنوع صنوف المشاركة المجتمعية للمرأة الليبية.

هل تأثرت هوية المرأة بالتحولات التاريخية؟

يستأثر الذكور في ليبيا بأدوار عديدة على أساس النوع الاجتماعي وخاصة تلك الأدوار المرتبطة بتقسيم العمل والإنتاج ومدى تأثر هذه الأدوار بالأحوال السياسية وتبدلاتها التاريخية وارتباطها بالسلم والحرب والاستقرار أو الاضطراب السياسي، وهذه التحولات في مجملها تؤثر على مواقع كل من الرجل والمرأة وعلى فعاليته ومكانته وقدرته على النفاذ إلى مستويات اتخاذ القرار، سواء داخل الأسرة أو في المحيط العام، وشهدت ليبيا تغيرات جذرية أثرت على طبيعة العلاقة بين الرجل والمرأة من ناحية وعلى الأدوار المرتبطة بالهوية من الناحية الأخرى، ونرصدها في هذه المقالة ضمن فترة تاريخية تتعلق بتكون دولة ليبيا في بداياتها (1951-1969) وكيف أسست لهوية المرأة، وذلك من خلال الرصد لأبعاد التحول وكيف أثرت في الهوية الإنسانية والمشاركة المجتمعية لقطاع النساء في ليبيا.

البعد التاريخي:

خلال الحرب الليبية الإيطالية (1911-1943) تم القضاء على المؤسسات التي شيدت بجهود أهلية عبر إقصاء النخبة المتعلمة والواعية وإبعادها عن الوطن. كما حوربت الحركة السنوسية، بزواياها ومعاهدها التعليمية، وتم القضاء أيضاً على المؤسسات السياسية التي شيدت إبان الحكم العثماني من مدارس ومعاهد فنية وإدارية، كما تم القضاء على المنابر الوطنية التي كانت ممثلة في الجمهورية الطرابلسية وهيئة الإصلاح المركزية بمؤسساتها وعلماؤها ومنابرها الإعلامية من صحف وأعيان، ولم يشفع لها التعبير عن مطالب الناس وحاجاتهم.

وبحسب د.علي عبداللطيف أحميده لم يبق من المؤسسات الليبية سوى المساجد وبعض زوايا التعليم الديني والعائلة والقبيلة. حيث كانت القبيلة هي القاعدة الأساسية للتنظيم الاجتماعي الذي قاوم الاستعمار في شكل تنظيمات وحدتها عقود من البناء التعليمي والاقتصادي والديني في ظل الحركة السنوسية. هذه الترتيبات جعلت العلاقة مشوبة بالحذر والعداء بين الدولة المركزية والثقافة الشعبية التي تنظر إلى الدول الغربية برهبة شديدة نتيجة لما أحدثته من دمار متعمد خلال الحرب خاصة في الفترة من 1911 إلى 1943. (5)

وهذه الفترة الاستعمارية لم تكن مواتية للتغير الاجتماعي والعصرية، إذ شهدت

5 على عبد اللطيف احميده ، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1998) ص 193.

حرب إبادة هدفها إزاحة الليبيين عن أرضهم وتوطين الإيطاليين، وادعاء الحضارة والحق التاريخي في إعادة مجد روما وإمبراطوريتها بواسطة الفاشية الإيطالية وأساليبها الاستعمارية.⁽⁶⁾ غير أن كفاح الليبيين استمر ما يزيد على العشرين سنة، وكان كافياً لمواجهة الاستعمار وإحباط مخططاته، بالمقاومة الليبية المحلية بأبطالها من الرجال والنساء، في الأرياف والمدن، حيث قدمت ضريبة الوطن.

في هذا الخضم لعبت المرأة الليبية.⁽⁷⁾ أهم أدوارها، ورسمت ملامح هويتها عبر مشاركتها في حرب التحرير الوطني ضد قوة الغزو الإيطالية، شاركت في القتال مباشرة، وفي دعم صفوف المحاربين والمجاهدين ومرافقتهم لخدمتهم وتوفير العون المادي والمعنوي لهم، ومنذ ذلك الوقت عرف مصطلح (النفاعة) في الثقافة الليبية وفي وجدانها، للتعبير عن النساء اللاتي تركن بيوتهن لتوفير الدعم والمضي مع صفوف المجاهدين لخدمتهم والقيام بالأدوار التي يكلفن بها في تنظيم حركة الجهاد، ولهذا فإن المعتقلات الجماعية وحملات النفي خارج حدود الوطن وعقوبة الإعدام، طالت النساء الليبيات ونفذت في الكثيرات منهن، جراء جريمة الدفاع عن الوطن!! وقد عبر الإيطاليون أنفسهم عن نضال الليبيات ضدهم، مما جعل أحد مؤرخيهم يكتب «الليبيات كن محاربات ولم يكن سيدات»، وهذا الإسهام سجلته عديد من الشاعرات الشعبيات واحتوت المراثي والنصوص الشعبية تأريخهن لبطولات الحرب، ورسخت في ذاكرة الليبيين أسماءهن وخاصة أسماء: صالحة الطويلية وأم الخير وسالمة الفاخرية وفاطمة العبارية.⁽⁸⁾

القبيلة هنا مصدرًا للنسب وتأكيدًا لهوية النساء، كما أن الانتساب للمرأة لا يعيب، وإذ نجد المشرق العربي يستبدل اسم الأم بنسبها لأبنائها الذكور كأن تنادى (بأم أحمد) مثلاً فإن بعض القبائل في شرق ليبيا لا يعير الابن بنسبه إلى أمه أو الأب بنسبه إلى ابنته فيقال (بوحواء) مثلاً لمن أمه حواء أو ابنته، بل إن قبائل كاملة تنسب إلى نساء اشتهرن بالكرم والشجاعة (فيعت حورية)⁽⁹⁾ فرع من قبائل المسامير. (وعيت امصوره) فرع من قبيلة الفوارس، والانتساب للنساء قد يكون لصيقاً باسم الأب أو الأبناء الذكور، وأحد أبطال الجهاد الليبي الذين آزرُوا شيخ الشهداء «عمر المختار» وكانوا من رفاقه البارزين بالوطن المجاهد (أبو مطاري) منسوباً لابنته، هنا علينا القول إنه بالرغم من بعض

6 Lisa S.Anderson "The state and social Transformation in Tunisia and Libya" (ph.D. Dissertation, Political Science, Columbia University,1980).

7 يحفل التاريخ الليبي القديم بصور موققة للنساء المحاربات، وفي هذا الخصوص ينظر:

على فهمي خشم، نصوص ليبية (طرابلس : دار مطبعة الفكر ، ١٩٦٧) . وكذلك :

علي عبد الحميد عبد السيد ، الحرائم السود «النساء الليبيات المحاربات» الجزء الأول (مصراته: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، 2000).

8 مزيد من التفاصيل عن أدوار النساء في مقاومة الليبيين للغزو الإيطالي، في :يوسف سالم البرغثي ،حركة المقاومة الوطنية بالجهل الأخضر (طرابلس: مركز جهاد الليبيين، 2000) ص 200، 201.

9 عيت : في اللهجة الليبية اختصاراً (لعائلة) .

التحفظات التي قد يراها البعض ضرورية، نتيجة لطبيعة البيئة الاجتماعية الأبوية، والتي تقر للرجال بحق الولاية، إلا أننا أمام شهادة علينا الاعتراف بها، وهي أن المرأة في ليبيا - خاصة في الأرياف وهي البيئة الغالبة في المجتمع الليبي - لا تعاني الكثير من الظواهر القامعة والمعيقة، وتستمد فخرها بهويتها كأثنى تتولى أدواراً مشاركة الرجال في الحياة بحسب الإمكانيات التي تعيش في حدودها، دون أن تتنازل عن أنوثتها.

البعد المجتمعي

تسهم المرأة الليبية في اقتصاديات بيتها وفي إدارة شئونه فهي تقوم بالعديد من المهام، فقديماً كانت تصنع الحصر وتنسج الأغذية وتجهز الأصواف وتصنع معدات بيتها من أوانٍ ومعدات من الأخشاب ومن النخيل، وتصنع ملابس عائلتها وأحذيتهم من الجلود، ومن الألبان تعد احتياجات بيتها وأسرتها الغذائية ومن القمح والشعير توفر كل أشياءها واحتياجاتها مشاركة للرجل في الحرث والبذر إلى الحصاد وانتهاءً بطحن الحبوب يدوياً حتى إعدادها طعاماً، وهي أيضاً تنتج وتخزن مؤنها وتصنع منتجات الألبان ورب التمر وحفظ اللحوم والخضروات والفواكه بأشكال مختلفة وبحسب المواسم. المرأة الريفية والبدوية تلعب أدواراً كثيرة في بيئتها وبحكم أدوارها تكتسب الثقة وتشارك في الحياة داخل عالمها وخارجه، هذا لا ينطبق بالضرورة على مجتمعات الحضر إذ ثمة فوارق ناتجة عن عوامل ثقافية وأنماط تربية وقيمية مختلفة، ففي الوقت الذي تلعب فيه المرأة الريفية أدواراً كثيرة بحكم طبيعتها ووعيها المحدود، إلا أن المرأة الحضرية - إن صح التعبير - أقل حظاً في المشاركة، نتيجة القيم التربوية التي تفرض فواصل بين الرجال والنساء وسط بيئة ضيقة، محدودة محافظة تفرضها طبيعة المدينة وأساليب العيش فيها، القيم المجتمعية في ليبيا تجعل شرف الرجال منوطاً بالنساء. المعادلة بالغة التعقيد ولكن سياقها المجتمعي يفرض علينا الاعتراف بذلك، فحتى الآن مازال الشرف - عذرية الفتاة على وجه التحديد - من أهم أوجه الاعتداد بالرجولة، وفقدانه يطمس كبرياء رجال قبيلة بكاملها، ويستدعي تدخلاً عاجلاً لمحو العار الذي لحق به، ولا يعاقب المجتمع من يرتكب جريمة القتل لاعتبارات المساس بالشرف، إذا كان رجلاً، استناداً على أحكام توافق الشريعة والدين، بحسب فهم المشرع، هذا إذا كان المنتقم لشرفه رجلاً أما إذا كانت امرأة فإن الانتقام للشرف جريمة توجب العقاب حتى لو كانت من الأم ضد ابنتها. وهذه المقولات والاستنادات (المعتمدة على النوع الاجتماعي) لا يتضرر منها الرجال قط، فلهم كل الحق بفعل ما يشاءون، العرف الاجتماعي هنا يعتمد أن: الرجل لا يعاب

عليه شيء. هذه الاعتبارات إلى جانب ما رافق الفترة الاستعمارية من حجاب للمرأة، بمعنى الرفض لخروجها إلى الحياة وحرمانها من تلقي التعليم أدى إلى اضمحلال الذات وهلامية الهوية الأنثوية للمرأة الليبية.

هنا يجدر بنا الإشارة إلى أن المرأة تتولى هذه المهام، إلى جانب قيامها بدورها الأساسي في إدارة شئون أسرتها، فالفتاة تتزوج في سن مبكرة، والتقاليد تشجعها على الإنجاب وممارسة عملها كربة بيت إلى جانب أدوار عديدة توضح لنا مشقة الجهد الذي تبذله المرأة. والمفارقة أنه في هذا الوقت من عمر تجربة مشاركة المرأة، كان نظام الأسرة الممتدة يوفر بعض الوقت على ربة البيت، لتقوم بأعباء خارجية هذا في حالة وجود كبار السن من الأقارب في المنزل يتولون رعاية الصغار وبعض شئون المنزل. ولكن ما طرأ من تغيرات خلال الستينيات على أنماط الحياة في ليبيا استدعى استقلال الأسرة النووية في إقامتها وتغيير نظام الأسرة الممتدة، وبمجرد مجيء الأطفال تصبح الأم حبيسة البيت إذ لا تتوفر خدمات معاونة للأم - كما هو الحال في مجتمعات حديثة أخرى - فرياض الأطفال والحضانات وظائف كالمالية وتكاد تنعدم، وهذا يجعل الأمهات العاملات يتوقفن عن العمل لرعاية أطفالهن، خاصة أن كثيراً من المؤشرات تبين أن غياب المرأة عن المشاركة في ذلك الوقت - المشكلة متجذرة حتى الآن - ليس خوفاً من مزاحمة الرجال أو تضييع فرص العمل عليهم، ذلك أن فرص العمل المتاحة في ذلك الوقت كانت أكبر بكثير مما هو متاح من عمالة مؤهلة للقيام بها، وعلى هذا الأساس فقد كانت هناك حاجة ماسة لمشاركة المرأة، غير أنه إلى جانب التركيب الاجتماعي المحلي، وصعوبة تنقل المرأة على سلم الحراك الاجتماعي الصاعد، فإن موقف المرأة من رعاية بيتها وأطفالها بالدرجة الأولى كان عاملاً مهماً من عوامل غيابها. وهذا الاستنتاج تؤكدته الإحصائيات التي تشير إلى استخدام العمالة الوافدة في كل المجالات تقريباً، والارتفاع السريع في معدلاتها من سنة إلى أخرى.¹⁰ وبالرغم من ذلك فإن تطوراً قد حدث فعلاً وأعاد رسم نسق الهوية الشائعة والتابعة، وخرجت كثير من النساء إلى العمل العام، وأصبحت شريكاً مهماً، غير أنه منقوص الحرية ويتسم موقعه بالضعف والهشاشة.

10 الكثير من التفاصيل عن التغير الاجتماعي في ليبيا وأثره على تطور مشاركة المرأة نجدها في كتابات بروفيسور مصطفى عمر النير وعائشة فشيكة. ومنها/ مصطفى عمر النير. التنمية والتحديث في المجتمع الليبي (بنغازي: منشورات جامعة قار يونس ط 1 1980) انظر/ عائشة محمد بن مسعود افشيكة، المرأة والتنمية في المجتمع العربي الليبي، سلسلة الدراسات المعاصرة (8)، (طرابلس : مركز جهاد اللبيني 2004) ص 122، 132، وكذلك «ندوة اقتصاديات تعليم وعمل المرأة في الجماهيرية العظمى»، مجموعة بحوث مجلدة وغير منشورة / (جامعة قاريونس من 10 إلى 12/3/1997).

البعد التشريعي

ساوى دستور الاستقلال في المملكة الليبية بين الرجل والمرأة بصريح العبارة فالمادة (11) من الدستور الذي أقرته الجمعية الوطنية في أكتوبر 1951 نصت على أن:

«الليبيون لدى القانون سواء وهم متساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وفي تكافؤ الفرص وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة لا تمييز بسبب الدين أو المذهب أو العنصر أو اللغة أو الثروة أو النسب أو الآراء السياسية والاجتماعية»

كما نصت المادة (12) من الدستور الليبي المشار إليه على أن:
« الحرية الشخصية مكفولة وجميع الأشخاص متساوون في الحماية أمام القانون»

كما أن المادة (28) من الدستور نصت على أن التعليم:
«حق لكل ليبي وتعمل الدولة على نشره بما تنشئه من المدارس الرسمية وبما تسمح بإنشائه تحت رقابتها من المدارس الخاصة لليبيين والأجانب»
وعاد المشرع في المادة (30) للتأكيد على:

«أن التعليم الأولي إلزامي لكل الليبيين من بنين وبنات، والتعليم الأولي والابتدائي مجاني في المدارس الرسمية»

وفي الإشارة إلى التخصيص (من بنين وبنات) في المادة (30) يبرز خوف المشرع من إمكانية فهم أن المقصود بالليبيين الرجال فقط أو هضم حق الإناث في التعليم الإلزامي، وهكذا حدث تطور سريع، في التعليم للمرأة فدخلت الجامعة وتمتعت بفرص التعليم في الخارج ووفقاً لنص المادة (11) نرى تأكيداً على حق تكافؤ الفرص أمام جميع الليبيين.

كما تنص المادة (14) على:

«حق العمل لكل ليبي وليبية، ولهما الحق في الأجر العادل دون فرق». الدستور
يقدم الأسرة بشطريها الرجل والمرأة ويسوى بينهما في الحقوق.

عرّف دستور المملكة الليبية الحقوق السياسية بأنها الحق في دخول مجلس الأمة المكون من مجلسي الشيوخ والنواب ، وتولى الوزارات والوظائف الدبلوماسية، كما أن

المادة (2) من قانون الانتخاب رقم (6) لعام 1964 تؤكد على أنه:

«يجوز لليبية ممارسة حق الانتخاب .. وبشرط أن تقدم بنفسها طلباً كتابياً

بقيدها اسمها في سجلات الانتخاب».

وإذا كان للرجل والمرأة نفس الحقوق والواجبات بنص الدستور، فإن قانون الانتخاب هذا قد فجر إشكالية قانونية تتعلق بالحقوق السياسية للمرأة، حيث تشير المادة (5) فقرة (أ) من نفس القانون إلى شرط أساسي في عضوية مجلس الأمة، وهو: «أن يكون المرشح ليبياً من الذكور». هذا النص الصريح استبعد المرأة، وبما أن المادتين (69) و(100) من الدستور أحالتا شروط تولى عضوية مجلس الأمة على قانون الانتخاب، وتركت مجالاً واسعاً للمشرع في وضع هذه الشروط، فإن قانون الانتخاب هنا يمكن وصفه بأنه قد مس بشكل صريح حقاً مكتسباً للمرأة تم إقراره بالدستور الذي نصت المادة (11) منه على أن: «اليبيون متساوون وأنه لا تمييز بينهم»، ولذا لا يجب بحكم الدستور حرمان المرأة من ترشيح نفسها لأي مبرر، كما أن المادة (81) من الدستور قيدت تولى الوزارة بشرط أن يكون من يتولاها ليبياً، ولذا لم تحرم المرأة من هذا الحق.

وبإمكاننا القول هنا: إن دستور المملكة الليبية قد سبق الكثير من القوانين العربية في إعطاء بعض الحقوق السياسية للمرأة، بل وفي عدم الإشارة إلى الفروق النوعية أساساً في بعض المواد، فالمادة (1) من قانون الجنسية رقم (17) لعام 1954 تنص على أنه:

«يُعد ليبياً من يوم إصدار الدستور (7 أكتوبر 1951) كل شخص كان مقيماً

في ليبيا إقامة عادية في ذلك التاريخ ولم تكن له جنسية أو رعية أجنبية إذا

توفرت فيه أحد الشروط الآتية: أن يكون قد ولد في ليبيا. أو كان أحد والديه

قد ولد فيها.

الجنسية هنا تعطى لابن الليبية بغض النظر عن جنسية أبيه إذا رغب فيها، الأمر كذلك ينسحب على الوظائف الدبلوماسية وتولي القضاء، فالمادة (4) من قانون القضاء تشمل الشروط الواجب توافرها في القاضي وهي نفس الشروط التي يجب أن تتوفر في عضو النيابة وهي أن يكون (ليبياً كامل الأهلية) ولم تشر مواد قانون القضاء إلى أكثر من هذا الشرط، وهكذا تم ترك (نوع) القاضي أو عضو النيابة للتفسير، مما يعني عدم وجود شروط تتعلق بالنوع ذكراً كان أو أنثى، أما الفقرات الثانية والثالثة والرابعة فهي تتعلق بصفات حسن السيرة والسلوك والمؤهل العالي في القانون والسن، دون اعتبار لأن تتوفر هذه الشروط في أي من الرجل أو المرأة.

وهكذا نجد أن التشريع الليبي، بداية من دستور المملكة الليبية لعام 1951، احترم

كينونة المرأة ولم يتم المساس بأي من حقوقها في أي تعديل لاحق له، غير أن بعض المواد التي لم تشر إلى المرأة بشكل مباشر، تم التعامل معها وفقاً لاعتبارات (النوع الاجتماعي) وفسرت لغير صالح المرأة، أو لم يتم التعامل على أساسها إلا بتحفظ شديد⁽¹¹⁾.

وهذا التحفظ في تولي المسؤوليات العامة من قبل المرأة، ساعدت في تأكيده الكثير من الاعتبارات المجتمعية التي شكلت عائقاً لها، ويتضح بجلاء أنها لم تسع إلى تفعيل مشاركتها أو البحث في نصوص القانون التي تدعم هذه المشاركة، وهذا التصرف كان عائقاً لها لتتقدم إلى مواقع مهمة ومتاحة لها بنص القانون، ولتمارس حقاً صريداً، فافتناع المرأة بدورها كعضو فاعل في المجتمع، أو أنها تفضل دورها المجرد داخل البيت، يتوقف أساساً على مستوى التعليم والوعي الذاتي للمرأة أولاً، ثم وعي أفراد الأسرة خاصة من الرجال، وإدراك الجميع لأهمية هذه المشاركة، وعدم تسفيهاها أو التقليل من شأنها. وكل ذلك يتطلب عملاً دؤوباً لنشر الوعي والتثقيف والتعريف بأهمية مشاركة المرأة في الحياة العامة وأثر ذلك على رقي وتنمية واقعه الاجتماعي بشكل خاص، وزيادة الفرص والخيارات أمامها للمشاركة الفعالة في المجتمع. ومع التسليم بأن العوامل الاجتماعية التي أتاحها البيئة المحلية في ليبيا للمرأة ساعدت في تخفيف حدة الظروف الصعبة، وهيات لها فرصاً للمشاركة، وكانت داعمة بشكل كبير لإحداث تغييرات مهمة في التعامل مع قضية المرأة. كما أن عودة المهاجرين الذين استقروا في بلدان أخرى خلال سنوات الاستعمار الغربي لليبيا واكتسبوا - إلى جانب التعليم - ثقافة المشاركة في عمليات التنمية والتحديث المجتمعي والسياسي، ساندت أيضاً هذه الجهود، بالإضافة إلى ذلك فإن رغبة الليبيين من رجال ونساء في تحقيق مكانة لبلادهم، أدت بتضافرها إلى خروج المرأة من خدرها. وبالرغم من أن الكثيرات كن محجبات ويضعن الخمار الأسود على وجوههن كما أنهن لم يدركن أهمية المشاركة ولم يكن واعيات بها، إلا أن هذا لم يعرقل عمل الرائدات ومن ساندتهن من العائدين والعائدات إلى الوطن، فقد ساهم الكثيرون في ذلك الوقت وبشكل كبير في دعم مواقع النساء، لكن العوائق كانت كثيرة، فمحدودية التعليم وتفشي الأمية وسوء الأحوال الاقتصادية كلها كانت معرقلات لأدوار النساء وفعاليتها، في المشاركة في كثير من جوانب الحياة خاصة السياسية، التي كانت شكلية في كثير من جوانبها وخاضعة في مجملها للنخبة السياسية المهيمنة والتابعة للنظام الملكي الليبي، الذي لم يكن يختلف عن غيره من النظم التسلطية آنذاك. ولذا

11 المملكة الليبية، وزارة العدل، موسوعة التشريع الليبي، (مصر: دار المعارف، 1965).

وتم الرجوع إلى: دستور المملكة الليبية من ص 9، 47 و مباشرة الحقوق السياسية، ص 63، 188.

تأثرت الحياة السياسية في ليبيا سلباً بعدم وجود أي هامش لقيام تنظيمات سياسية تدعم العمل الأهلي والمشاركة السياسية.

البعد الثقافي ودور الرائدات

كانت الأمية الخطر الداهم الذي يواجه المجتمع الليبي، وفي وجود تقاليد تقتضي الفصل النوعي بين الذكور والإناث، لم يكن بالإمكان في ظروف الدولة المنهكة توفير مدارس أو حتى فصول مستقلة للبنات، مما عاق بعض الفئات المستهدفة من الطالبات على الالتحاق بصفوف الدراسة، ولكن انتشار التعليم بشكل عام أحدث تغييراً مجتمعياً بارتفاع أعداد الآباء المتعلمين الذين لا يمانعون من دخول بناتهم إلى المدارس المختلطة في حالة عدم توفر مدارس خاصة للبنات، هذا التطور تحول إلى سلوك مجتمعي أدى إلى الارتفاع النسبي في أعداد البنات الملتحقات بالمراحل التعليمية الابتدائية.

هذا التغيير صاحبه ارتفاع نسبي في معدلات الهجرة إلى المدن، ودعوات التحديث والتنمية المجتمعية، وإحساس متنامي بضرورات تحرير المرأة من إرث ماضٍ أعاق مسيرتها، يحتاج إلى تغيير واقع المجتمع والإحساس بالأمان فيه، وكلها جهود تحتاج إلى نضال وعمل، فليس من السهل بمكان تغيير نظرة الرجل إلى المرأة، وقد تعود على استكانتها واعترافها له بحق الولاية عليها. إن تحرير المرأة من أوهامها هدف أساسي، فلا يمكن البدء في تغيير واقعها قبل الالتفاف على هذه الأوهام ومعرفة أساليب التوعية اللازمة لتغييرها. إن الحلول الجاهزة وبرامج الدعم المباشر وحدها ليست كافية لتغيير واقع المرأة العربية، وما تحتاج إليه في هذه الحالة هو وضع قواعد تؤسس لبناء أفكار وقيم جديدة تنسف القديم وتُحيله إلى تاريخٍ ماضٍ يستفاد من عبرته، وتلك هي الوسيلة المنطقية لطرح البديل المناسب لتتولى المرأة أدواراً ملائمة لها واحتياجات مجتمعها وإشراكها في العمل والبناء.

ومن هنا بدأت بوادر العمل النسائي في ظل الظروف التي تستدعي إسهام الجميع للارتقاء بالمجتمع والنهوض به، وكان لمجموعة صغيرة من الرائدات دور واضح في قيادة المرأة الليبية إلى المشاركة في العمل العام، وإعادة رسم ملامح الهوية وفقاً لما تتطلبه مقتضيات التغيير الذي صاحب الاستقلال، هذه الريادة ظهرت في محاولات إنشاء الجمعيات النسائية، هذه الجمعيات ساهمت - برغم الظروف الصعبة التي نشأت فيها - في المناداة بتحسين أوضاع المرأة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بل قامت بإقحام طلائع العمل النسائي في الحياة العامة، ومع الإقرار بتواضع أهداف هذا العمل،

يظل للجمعيات النسائية فضل المبادرة والسعي إلى رفع شأن المرأة ودعمها ومساعدتها على القيام بدور داخل أسرتها، وكانت المحصلة النهائية تحقيق هدف مجتمعي، ليس بالإمكان تجاهله.

وهكذا، أنشئت أول جمعية نسائية في مدينة بنغازي في العام 1955 (جمعية النهضة النسائية الخيرية) برئاسة السيدة حميدة العيزي، التي أتاحت لها فرصة تلقي تعليمها الأولي في تركيا. كما تأسست «الجمعية النسائية» في طرابلس عام 1957، وكان ذلك بفضل جهود نساء رائدات كالسيدة خديجة عبدالقادر والسيدة رباب أدهم، ثم أخذت الفروع في التزايد في المدن الأخرى. وبحسب هنري حبيب فإن جمعيات مدينة بنغازي كانت الأكثر نشاطاً، ويُسجل لها شرف الريادة في مجالات العمل النسائي العام. ولقد ركزت هذه الجمعيات على برامج التوعية الاجتماعية وإعادة تأهيل النساء للقيام بأعباء التنمية في مجالات كثيرة ثقافية واجتماعية وخدمية وخلق الوعي العام السياسي في المجتمع، وبالرغم من بساطة الأهداف المعلنة للجمعيات النسائية حيث لم تتجاوز إعداد النساء لتولي شؤون الأسرة وإضافة دخل محدود، نتيجة للإمكانات التي كانت شحيحة حينها، إلا أن جهود الرائدات لاقت احتراماً لدى السلطة السياسية التي بادرت في العام 1963 ومنحت المرأة الليبية حق الترشيح والانتخاب، كما تولت المرأة الليبية مناصب سياسية، حيث شاركت امرأتان في بعثة ليبيا لدى الأمم المتحدة، بعد الاستقلال مباشرة.

وفي عام 1964 تم اعتماد الجمعية رسمياً، والاعتراف بها كهيئة اعتبارية لها لوائحها المعتمدة، وتم التوسع في فتح فروع لها ليغطي نشاطها مناطق عديدة في ليبيا، وفي عام 1965 تكوّن (الاتحاد النسائي الليبي) الذي مكن المرأة الليبية منذ ذلك الوقت من التعريف بنشاطاتها وأدوارها محلياً ودولياً.⁽¹²⁾

لم تكن الحاجات المادية وحدها تمثل الشغل الشاغل لرائدات العمل النسائي في ليبيا، ولكن كانت هناك حاجات معنوية كثيرة، فالمرأة هي المعنية بتدبير احتياجات أسرتها، بينما هي مكبلة بقيود اجتماعية تفرضا المعتقدات والتقاليد السائدة، وكسر هذه القيود الذهنية يحتاج إلى مخاطبة للعقول وتدبير للوسائل التي من شأنها أن تخاطب وعي الناس.

وفي ضوء هذا الوضع برزت السيدة خديجة الجهمي من ضمن رائدات مسيرة الوعي

12 مزيد من التفاصيل في، ام العز الفارسي، أقطب التفاعل بين الدولة والمنظمات غير الحكومية في ليبيا (طرابلس: مركز جهاد الليبي) 2008 وايضا/ هنري حبيب، ليبيا بين الماضي والحاضر. (طرابلس: المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان) 1981، ط 2 ص 36 وما بعدها.
و : جمعية النهضة النسائية بنغازي بين أمس واليوم (كتيب تعريف) (بنغازي : المطابع الحكومية ، 1967) .

الاجتماعي خاصة للنساء في البداية عبر المنبر الإعلامي الوحيد المتاح وهو الإذاعة الليبية التي أنشئت عام 1957⁽¹³⁾، واستطاعت السيدة خديجة الجهمي عبر (الراديو) أن تصل إلى البيوت الليبية، وأن تخوض غمار التوعية الاجتماعية للأسرة الليبية عبر الكلمة المسموعة ثم المكتوبة، وعبر جهودها في العديد من المجالات الإعلامية، فأثرت الحياة الثقافية والاجتماعية ببرامجها وإبداعاتها، وضمت إلى جانبها جيلاً كاملاً مازال يجني ثمار تضحياتها ويعمل بتوجيهاتها، ففي عام 1965 أصدرت العدد الأول من مجلة (البيت) وهي أول مجلة ليبية تهتم بالأسرة وقضاياها وإشكالياتها التي أفرزتها مرحلة ما بعد الاستقلال، استعانت خديجة الجهمي بخبرة كتاب ليبينين ومصالحين اجتماعيين ساندا مسيرة المجتمع الليبي وعبروا عن قضاياهم وبذلوا جهودهم لترسيخ مفاهيم العمل العام في ضمير أجيال من الرجال والنساء، ولقد ساند كثيرون جهود خديجة الجهمي وحملوا معها مهمة التعريف بأثر الوعي على تطور المجتمع، فاستطاعت خديجة الجهمي أن تشكل ضميراً حياً في ظل ركود الحركة المجتمعية، وتستقطب ألقاماً وأفكاراً ومبدعات أنارت لهن الطريق وقدمت لهن القدوة والمقدرة الفذة على التضحية.

تضمن جيل الرائدات الليبيات العديد من الأسماء، ففي مجال الإعلام برزت أسماء، خديجة عبدالقادر، زعيمة الباروني، مرضية النعاس، شريفة القيادي، نادرة عويتي، رباب أدهم، نجاح القابسي .. وغيرهن من الأسماء التي رصدت حركة المجتمع الليبي وأثارت قضاياها عبر المنابر الإعلامية في الصحف المحلية المتداولة في ذلك الوقت وعبر مجلة (المرأة) التي برزت فيها أسماء عديدة لجيل ثان من الرائدات في العمل الإعلامي والاجتماعي، ومنهن على سبيل المثال: فوزية بريون، سعاد الوحيدي، صديقة العربي، نجاة طرخان وغيرهن. أما الإذاعة فقد ساهمت في إثراء برامجها أصوات، حميدة بن عامر - أول مذيعة ليبية - وحميدة البراني ونجية الطرابلسي، وحليمة الخضري، وثريا الفقي وغيرهن (14).

برزت هذه النخبة كرائدات للعمل الاجتماعي ومازالن خطواتهن تتواصل كمريبات ومصالحات برز بعضهن في مجالات عمل المنظمات الدولية والبعض الآخر عضوات تدريسيات جامعيات ومؤسسات حقيقيات للعمل الأهلي الذي يأتي عبر مبادرات مجتمعية وتمويل أهلي مستقل وبعيداً عن أي محاولة للتأثير في نوايا العمل المدني الذي بشرن به (15).

اهتمت الرائدات بالإذاعة عبر برامج الأسرة، كوسيلة للتواصل مع النساء وإعادة رسم

13 لقاء مع السيدة خديجة الجهمي، مجلة رسالة الجمعية، العدد الثالث، 1966 ص 21.

14 مزيد من التفاصيل حول الإسهامات الإعلامية والإذاعية للمرأة الليبية في، مجلة المرأة، مجلد عامي 1967/ 1968.

15 أم العز الفارسي، «ملاحم من الإبداع النسائي الليبي»، ندوة الإبداع النسائي العربي / بيروت، سبتمبر 1992.

ملامح النسوية للهوية المنزوية تحت العباءة الأبوية والقبضة الرجولية، وكان الإنجاز الأكبر في مجلة (البيت) التي اهتمت بطرح العديد من القضايا والملفات التي تعنى بالشأن العام وأهمية مشاركة المرأة في تنمية مجتمعها ورفع كفاءتها وإعطاء قيمة لحياتها ومحيطها، فمن قضية الحجاب إلى التعليم ومحو الأمية والعمل والاختلاط، إلى قضايا العلاقات الأسرية سواء بين الأزواج أو بين الأبناء منطلقاً فيما بعد إلى قضايا الاقتصاد المنزلي والمشاركة والمطالبة بالحقوق الغائبة وإثارة الوعي بالحقوق المثبتة في الدستور ولم يتم العمل بها، وهذه القضية تم تناولها في سلسلة من المقالات القانونية التي نشرتها المجلة في أعدادها المتوالية (16).

لقد اكتسبت أهمية التشريعات والثقافة والمناصرة وهي بديهيات لا يختلف عليها، أهمية بالغة لاستنهاض وعي المرأة وتحرير هويتها، خاصة أن ردود أفعالها السلبية، التي تظهر في التكاليف المحموم على المظاهر الزائفة التي شوهدت ملامح الحياة الاجتماعية وأوقعتها تحت طائلة الخسائر على كل المستويات، وخاصة فيما يتعلق بغلاء المهور، والمبالغة في مصاريف المناسبات الاجتماعية، بينما يتم التقاعس عن المطالبة بالحقوق التي يكفلها القانون وبييهاها الشرع والدين والقيم مجتمعة مسؤولة المرأة دون غيرها، فلا نيابة في النضال. (17) خاصة أن العقلية الذكورية حاكمة وكل يوم تزداد هيمنتها وتدخلاتها، وهو ما سيتم التطرق إليه في أبحاث أخرى، لمعرفة التحول السياسي في ليبيا وتأثيره على مشاركة المرأة في مختلف المجالات.

خاتمة :

المفارقة المهمة التي اكتشفناها، تعلقت بارتباط هوية المرأة الليبية وتأسيس وعيها وإعادة رسم أدوارها في الحياة العامة في بداياتها بعمل الرائدات الدائب واللاتي تناديَنَ لخدمة المجتمع دون دعم سياسي أو مؤسسي، ورغم أهمية ما تولته هذه النخبة من أدوار كانت مهمة للمجتمع الخارج لتوه من أتون الحرب والفقر والجهل والتخلف، إلا أنه لم يؤسس لحركة نسائية منظمة، ولم يضع أي قواعد لاستدامة وتفعيل هذا الموقف النضالي السياسي والمجتمعي، بالرغم من أن اكتشاف النفط وتطور الحياة السياسية والاقتصادية، وما نتج عنها من تحسن الأوضاع الحياتية، والخدمات التي

16 للاطلاع على إسهامات المرأة الليبية في مختلف المجالات لهذه الفترة الزمنية، مجلة المرأة، مج الأعوام 1967/1966/1968.

17 أم العز الفارسي، المرأة والمشاركة السياسية في ليبيا (القاهرة: مركز الحضارة العربية) الطبعة الأولى، 2008

تقدم للمجتمع وخاصة إلزامية التعليم للذكور والإناث، أدى إلى نتائج مهمة ساهمت في تطوير أوضاع المرأة، ودعم مشاركتها التي ظلت في حدود ضيقة، وشكلت زيادة دخل الأسرة الهدف الأساسي لخروج المرأة للعمل، ومازال يشكل مطلباً أساسياً حتى الآن، وظل العمل العام، مجالاً غير آمنٍ ومحفوف بالمخاطر ولا مكاسب له وفقاً لنظرة قاصرة غذتها قيم مظهرية لم تغذ الوعي الجماعي وأهمية مشاركة المرأة الاجتماعية بشكل كاف، بالرغم من أن الدولة الليبية والخطاب السياسي حرص على دعم مشاركة المرأة وعلى الالتزام بالمواثيق والمعاهدات الدولية الساعية لدعم حقوق الإنسان، ومنها الاتفاقيات الخاصة بالمرأة واحترام كينونتها الإنسانية ونبذ تمييزها، ووقف العنف الذي يمارس ضدها، وتمكينها من النفاذ إلى ممارسة السلطة واتخاذ القرار وممارسة العمل العام، وفي سبيل ذلك قامت الدولة بالتصديق على الاتفاقيات الدولية المعنية وسعت للتعاون عبر قنوات المجتمع الدولي لتأكيد التزامها بالعمل وفقاً لها، وبما لا يتعارض مع العقيدة الإسلامية والقيم الاجتماعية والتشريعات المحلية النافذة، ولكن كل ذلك في مجمله قابع في الأدراج لا يُفعل قانونياً ولا بالممارسة، ومازال في أغلبه حبر على ورق يُتلى في المحافل ويرصد في تقارير الوفود. فالإجابة عن سؤال المرأة الهوية، وهوية المرأة الليبية؟ مرتبط بإجراء العديد من الإصلاحات في شتى مجالات الحياة التي تعيشها المرأة، ويبدأ بتحسين الواقع بشكل عام، بإبعاد شبح الفقر والجهل والمرض كلياً وتوفير أمنها الإنساني، عبر برنامج وطني تخصص له موازنات ضخمة وينجز بشكل سريع، وهذه مسؤولية الدولة الحارسة القادرة على تأمين حاجات مواطنيها، وتوفير حقوقهم عليها، ثم النظر إلى المرأة كمواطن كامل الأهلية والدفع بها للعمل في مجال آمن وتشجيعها على خوض غمار العمل العام بثقة ودراية ومعرفة وتأكيد أهمية دور المرأة في تنمية وطنية مستدامة وشاملة، وفتح المجال أمام الدراسات والحوارات الفكرية التي تدعم تمكين المرأة وضرورة مشاركتها في الحياة العامة، وذلك بالتعمق في الاختلافات المنهجية حول العلاقة بين حقوقها والثقافة الإسلامية، ومدى القبول بتغيير الأفكار والقيم نتيجة تغير الاحتياجات والمطالب الإنسانية، مع طرح منظومة من المفاهيم تنبع من واقع المرأة الليبية، والقيم العربية، وخصوصية الهوية الثقافية والدين الإسلامي، وفي ضوء ما هو مطروح من أهداف تنموية حول تمكين المرأة وتحقيق المساواة، وتضييق الفجوة النوعية وصولاً إلى تأمين العمل العام والمشاركة الفاعلة في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والقبول بالمرأة طرفاً أساسياً فيه، كما يتطلب الأمر توظيف قنوات التنشئة السياسية، وخاصة التعليم الرسمي ووسائل الإعلام المختلفة لغرس قيم وتوجهات داعية إلى تمكين المرأة ودعم مشاركتها الإنسانية والتعريف بالتشريعات والقوانين الداعمة لها.

في مواجهة النظرة التقليدية التي تتحدى تغيير واقع المرأة وتحد من مشاركتها، واعتبار المرأة المعنى الأساسي بتفعيل وخلق منظومة معرفية اجتماعية وسياسية وسلوكية تؤكد مشاركتها، وهو جهد يستلزم وقفة جادة من المثقفين ومتخذي القرار والمهتمين ولكنه كرة في ملعب المرأة، وحدها المعنية به، فإما تفعيله وجعله برنامجاً وطنياً للمستقبل، أو الانزواء خلف أوهامها، مكتفية بدور المتفرج والمتحسر أمام سؤال غيابها، خاصة في ظل الظروف الصعبة التي تعيشها الدولة الليبية نتيجة ما أصابها من انهيارات عقب التحول السياسي في 2011.

قائمة المراجع والهوامش :

أولا الوثائق/

1. المملكة الليبية ، وزارة العدل ، موسوعة التشريع الليبي ، (مصر : دار المعارف ، 1965).
2. الدستور الليبي ، نشر بمرسوم ملكي في الجريدة الرسمية ، عدد خاص 30 أغسطس 1964 .
3. القانون رقم (17) لسنة 1954 ، الجريدة الرسمية رقم (3) العام الرابع في 25 / 4 / 1954.

ثانيا الكتب/

1. أم العز الفارسي، المرأة والمشاركة السياسية في ليبيا (القاهرة: مركز الحضارة العربية) الطبعة الأولى ، 2008
2. ام العز الفارسي، أنماط التفاعل بين الدولة والمنظمات غير الحكومية في ليبيا (طرابلس؛ مركز جهاد الليبيين) 2008. رضوى عاشور، « هموم المرأة العربية » المستقبل العربي : العدد 1، مايو 1978 ، ص155.
3. هارلمبس وهولبورن، ترجمة/ حاتم حميد محسن، سوشيولوجيا الثقافة والهوية، (دمشق: دار كيوان) ط1 2010، من ص 93 الي 105.
4. على عبد اللطيف احميده ، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية1998) ص193.
5. على فهمي خشيم ، نصوص ليبية (طرابلس : دار مطبعة الفكر ، 1967)
6. علي عبد الحميد عبد السيد ، الحمام السود «النساء الليبيات المحاربات » الجزء الأول (مصراته: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، 2000).
7. يوسف سالم البرغثي ، حركة المقاومة الوطنية بالجزيل الأخضر (طرابلس: مركز جهاد الليبيين، 2000) ص 200، 201.

8. مصطفى عمر التير . التنمية والتحديث في المجتمع الليبي (بنغازي: منشورات جامعة قار يونس ط1 1980)
9. هنري حبيب، ليبيا بين الماضي والحاضر .(طرابلس :المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان)1981، ط2 ص36 وما بعدها.
10. عائشة محمد بن مسعود افشيكة، المرأة والتنمية في المجتمع العربي الليبي، سلسلة الدراسات المعاصرة (8)، (طرابلس : مركز جهاد الليبيين 2004) ص 122 ، 132،

ثالثاً/ الدوريات والأبحاث غير المنشورة

1. «ندوة اقتصاديات تعليم وعمل المرأة في الجماهيرية العظمى»، مجموعة بحوث مجلدة وغير منشورة / (جامعة قاريونس من 10 إلى 12/3/1997).
2. جمعية النهضة النسائية ببنغازي بين الأمس واليوم (كتيب تعريف) (بنغازي : المطابع
3. مجلة رسالة الجمعية ، العدد الثالث ، 1966 ص 21 .
4. مجلة البيت ، مجلد عامي 1966/1967 / 1968 .
5. ندوة الإبداع النسائي العربي / بيروت ، سبتمبر 1992.

رابعاً/ مراجع اجنبية

Lisa S.Anderson" The state and social Transformation in Tunisia and Libya" (ph.D.. Dissertation, Political Science, Columbia University,1980).

خامساً/ مواقع الكترونية

1. <http://mawdoo3.com>:
2. موضوع.كوم <http://mawdoo3.com>